الأمم المتحدة

A/67/835–S/2013/227

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 April 2013

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بثت المواقع الإلكترونية المرتبطة بتنظيم القاعدة شريطا صوتيا مسجلا لزعيم التنظيم أيمن الظواهري دعا فيه المسلحين في سورية إلى ''أن تكون ثمرة جهادهم دولة إسلامية مجاهدة تكون لبنة في عودة الخلافة الراشدة''. وتضمنت كلمته الدعوة إلى ''الوحدة حول كلمة التوحيد وأن يكون قتالهم في سبيل الله وفي سبيل تحكيم شريعة الله''.

وقد لقيت دعوة الظواهري استجابة سريعة من زعيم تنظيم القاعدة في العراق ''تنظيم الدولة الإسلامية في العراق'' أبو بكر البغدادي الذي صرح بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أن ''جبهة النصرة تقاتل من أجل بناء دولة إسلامية في سورية'' وكشف أن ''جبهة النصرة ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها''، موضحا انتداب زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني، أحد عناصر تنظيم القاعدة، مع عدد من المقاتلين للقتال في الشام. وأعلن البغدادي في رسالته الصوتية التي بثتها المواقع التابعة للتنظيمات الإرهابية عن دمج تنظيم ''دولة العراق الإسلامية'' وتنظيم ''جبهة النصرة'' تحت اسم تنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام''.

160413 160413 13-28938 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبتاريخ ١٠ نيسان/أبريل بثت المواقع الإلكترونية المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية تسجيلا صوتيا للمسؤول العام لجبهة النصرة في سورية أبو محمد الجولاني أعلن فيه ”بيعة أبناء جبهة النصرة ومسؤولهم العام شيخ الجهاد أيمن الظواهري على السمع والطاعة“.

إن هذه التصريحات المنسوبة إلى قيادات تنظيم القاعدة، تؤكد ما دأبت حكومة الجمهورية العربية السورية على التحذير منه في رسائل عديدة وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن وإلى الأمين العام للأمم المتحدة حول ارتباط نشاطات الجماعات الإرهابية المسلحة بتنظيم القاعدة وخطورة الجرائم التي ترتكبها في سورية، والتي يهيمن تنظيم ”جبهة النصرة لأهل الشام“ المرتبط بتنظيم القاعدة على نشاطاتها الإجرامية التي تعمل على سفك دماء السوريين استنادا إلى فكر ظلامي وفتاوى تكفيرية توفر التغطية الشرعية لممارسات هذا التنظيم الإرهابي وحلفائه من مجموعات متطرفة أخرى تنضوي تحت مسمى الكتائب الإسلامية.

وعلى الرغم من توثيق الجرائم التي ارتكبتها هذه التنظيمات الإرهابية في رسائل الحكومة السورية إلى الأمم المتحدة، إلا أن قيام بعض الدول بمنع إدانة مجلس الأمن للعديد من الجرائم الإرهابية التي تبنت جبهة النصرة المسؤولية عنها، شكل حافزا لهؤلاء الإرهابيين على الاستمرار في جرائمهم التي استهدفت المواطنين السوريين من خلال تفجيرات انتحارية وقصف عشوائي بقذائف الهاون لم يوفر الأبنية السكنية ومؤسسات الدولة الخدمية والتعليمية والتربوية والمشافي ودور العبادة الإسلامية والمسيحية طبقا لنهج الإرهاب الذي اتبعه تنظيم القاعدة في كل مكان.

إن الجمهورية العربية السورية إذا تجدد التنبيه إلى خطورة تغاضي المجتمع الدولي عن جرائم الإرهاب التكفيري المرتبط بالقاعدة الذي تمارسه جبهة النصرة وحلفاؤها من الكتائب الإسلامية وما يسمى بالجيش السوري الحر الذي أعلنت العديد من كتائبه الولاء لجبهة النصرة مؤخرا، والتغاضي عن قيام عدد من الدول في المنطقة وخارجها، وفي مقدمتها قطر والسعودية وليبيا وتركيا وغيرها، بانتهاك التزاماتها القانونية في مكافحة الإرهاب، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) عبر توفير الدعم المادي واللوجستي والسلاح والتدريب والإيواء لهذه الجماعات الإرهابية سيكون دافعا لانتشار الإرهاب في كامل منطقة الشرق الأوسط وخارجها وتصاعد نشاطات التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة التي لا تعترف بحدود الدول عائقا أمام جرائم إرهابها.

ولقد تقدمت الجمهورية العربية السورية، بعد أن استكملت الإجراءات المطلوبة، بطلب إدراج تنظيم ”جبهة النصرة لأهل الشام“ على القائمة الموحدة للتنظيمات والكيانات المرتبطة بالقاعدة عملا بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١). وإن

الحكومة السورية تتطلع إلى اتخاذ إجراء سريع للاستجابة إلى طلبها، وإلى قيام مجلس الأمن بدوره المناط به في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال الضغط على الدول الداعمة للإرهاب في سورية للتوقف عن هذه الممارسات غير القانونية وعن محاولات فرض قرارات في المنظمات الإقليمية والدولي للتغطية عن نشاطاتها الداعمة للإرهاب. ولعل التقرير النهائي الصادر عن فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والذي تضمن معلومات حول حالات نقل غير مشروع للأسلحة إلى سورية دعما للمجموعات الإرهابية المسلحة فيها ''عبر شبكات وطرق مختلفة من خلال تركيا أو شمال لبنان''، والذي يشير إلى حوادث معينة مثل حادثة السفينة ''لطف الله ٢'' التي ضبطت في مرفأ مدينة طرابلس اللبنانية، وسفينة ''الانتصار'' التي أشار التقرير المذكور إلى ملابساتها وإلى دور الحكومة التركية في توفير غطاء قانوني لها، يقدم دليلا جديدا على تورط دول مثل قطر وليبيا وتركيا في تمويل وتسهيل عبور شحنات الأسلحة المرسلة إلى الجماعات الإرهابية داخل سورية. يضاف إلى ذلك ما أكدته العديد من وسائل الإعلام الدولية عن رحلات جوية متتاليا إلى أحد بلدان الجوار لنقل أسلحة متطورة إلى الإرهابيين بتمويل سعودي وقطري، وهي أسلحة تم رصد وصولها إلى التنظيمات الإرهابية مؤخرا، ولا سيما في محافظة درعا الجنوبية.

وإن الحكومة السورية إذ تضع هذه العمليات أمام مجلس الأمن، فإنها تطالبه بتحمل مسؤولياته طبقات لقرارات مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب، ومطالبة الدول المتورطة بدعم الإرهاب في سورية بالتوقف عن الانتهاكات التي تهدد الأمن والسلم في سورية وفي كامل المنطقة وفي العالم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية